خلال الفترة (يناير - يوليو) ٢٠١١م

البنك المركزي ينفق ١,٦٥٠ مليون دولار لتغطية شراء المشتقات النفطية

■ ،،كتب/أحمد حسن

قال البنك المركزي اليمني إن إجمالي المبلغ الذي قام البنك بتغطيته لشراء المشتقات النفطية خلال الفترة (يناير - يوليو) ٢٠١١م بلغ حوالي ١٦٥٠ مليون دولار بينما وصلت موارد الحكومة من صادرات النفط الخام خلال نفس الفترة حوالي مليارَي دولار.

وذكر البنك في أحدث إصداراته عن التطورات المصرفية في اليمن وبنفرد الثورة بنشرها أن حصة الحكومة من إجمالي كمية الصادرات النفطية خلال يوليو ٢٠١١م بلغت ٢,٩١ مليون برميل بقيمة ٣٣٨,٣٣ مليون دولار (معدل سعر البرميل ١١٦,١ دولار/برميل) مقارنة بـ (٣,٠) مليون برميل بقيمة ٣٣٦,٤٧ مليون دولار (معدل سعر البرميل ١١٢,٥ دولار/برميل) خلال الشهر الماضي، مشيراً إلى أن حصة الحكومة من النفط الخام يتم تحديدها في ضوء العديد من العوامل أهمها مستوى الأسعار العالمية للنفط الخام وتأثير ذلك على نفط الكلفة، كما أن الجزء الأكبر من قيمة صادرات النفط الخام يستخدم لشراء المشتقات النفطية عبر شركة مصافي عدن.

دورة تدريبية لتحسين استخدام المدخلات الزراعية المحسنة بلحج

■ ،،عدن/ سبأ

تبدأ غداً بمحافظة لحج دورة تدريبية خاصة بـ "تحسين استخدام المدخلات الزراعية المحسنة"، تنظمها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع مشاتل الثقة بلحج.

تهدف الدورة على مدى خمسة أيام ضمن المرحلة الثانية من مشروع "تحليل سلسلة القيم المضافة" التابع لبرنامج طموحي احد برامج "وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية" والمدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تعريف ٥٠ مزارعا معارف نظرية عن إنتاج الشتلات والبذور المحسنة وحل مشاكلهم من المحاصيل المطلوبة للتصدير خارجيا.

وأوضح ضابط مشاريع بالوكالة أحمد الهجام لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن مخرجات الدراسات البحثية بينت عدم معرفة المزارعين والتجار باصناف المحاصيل ذات الطلب العالي للتصدير وهو ما يحد من نطاق التصدير، وعدم الحصول على البذور والمبيدات المطلوبة بسهولة ما ينتج عنه خسائر بالمحاصيل الزراعية.

من جانبه أوضح مسئول منطقة لحج بالوكالة أياد النعمي أن الدورة تهدف إلى تعريف المزارعين بمحافظة لحج عملية الإنتاج المحسن عبر استخدام التقنية الحديثة في إنتاج الشتلات والبذور المحسنة مما يؤدي إلى زيادة المحصول وبأقل الخسائر وبارقى المواصفات .. مشيرا إلى أن الدورة ستتضمن عمليات نظرية وتطبيقية على أرض الواقع.

استيراد أدوية بقيمة ٢٥ مليون دولار

■ ،،عدن/سبأ

بلغت قيمة الأدوية والمستلزمات الطبية المستوردة خارجيا عبر ميناء عدن وأشرف عليها فرع الهيئة العليا للأدوية خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م ٢٥ مليوناً و٧٦٧ ألفاً و٨٧٨ دولاراً.

وذكر مدير عام الهيئة بعدن الدكتور "عبدالقادر أحمد الباكري" لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المختبرات الطبية التابعة لفرع الهيئة بعدن فحصت ٢٢٣ صنفاً من الأدوية المتنوعة للفترة المذكورة والتي أكدت المختبرات صحة جودتها للاستخدام الطبي البشري للمرضى.

وأوضح أن قيمة الأدوية المستوردة خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٠م بلغت ٣٢ مليوناً و٧١٩ ألفاً و٤١ دولاراً في حين بلغ عدد الأصناف التي خضعت للفحص المخبري ٦ أصناف متطابقة من حيث المواصفات والمقاييس الطبية للعقاقير المتداولة.

وأشار إلى أن الأدوية المستوردة الواصلة إلى ميناء عدن هي لشركات القطاع الخاص اليمني الذي يحصل على تراخيص استيراد للأدوية من قبل الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية ويقوم بتوزيعها على الصيدليات الطبية في عدن وباقي محافظات الجمهورية.

فيما بلغت الصادرات ٢,٩٤٨ مليار ريال:

توقعات بارتفاع إنتاج البن اليمني للموسم الحالي بنسبة ٢٠٪

■ ،،كتب/أحمد الطيار

توقع خبراء زراعة البن ومزارعون محليون لهذه المادة الشهيرة أن يرتفع إنتاج محصول مزارع البن هذا العام في اليمن بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالأعوام السابقة ،وعلل الخبراء هذا التوقع بتوافر مقومات طبيعية حباها الله للمزارع هذا العام تمثلت في الامطار الغزيرة والمناسبة التي روت المزارع في الوقت المناسب الامر الذي مكن أشجار البن في المناطق الرئيسية لزراعته من الازدهار مدعومة بمناخ مميز رافق الثمرة طول الموسم.

وقال الدكتور ياسين الحمادي الخبير الزراعي في زراعة البن وأستاذ المشاتل بكلية الزراعة جامعة ذمار إن المحصول من البن هذا العام ربما ينمو بنسبة تفوق ٢٠٪ مقارنة بالعامين الماضيين كأقل تقدير مدعوما بما كسبته الشجرة من رعاية ومناخ مناسب العام الماضي كما لعبت التغذية التي استفاد منها من الأمطار خلال هذا العام.

ومن جانبهم قال مزارعون من محافظة صنعاء إن الموسم الزراعي للبن هذا يعد من أكثر المواسم الزراعية التي عرفوها في حياتهم ازدهارا وذلك بفضل الأمطار التي هطلت على مزارعهم منذ بداية فصل التقليم والإعداد للشجرة وهو ما جعل أشجار البن تسترد عافيتها وصحتها من الجفاف الذي كان يصيبها في الأعوام الماضية ،متوقعين جني ثمرة جيدة وذات جودة عالية بزيادة قد تتجاوز ٣٠٪ عن العام السابق.

وقد ارتفعت قيمة صادرات بلادنا من البن اليمني الأصيل العام الماضي إلى ٢ مليار و٩٤٨ مليون ريال مقارنة بـ ٢ مليار و٧٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٩م.

وأوضح مدير عام إحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء بشير القدسي أن صادرات البن اليمني حققت نمواً بنسبة ٧٪ الأمر الذي يعكس مستوى الاهتمام بتجارة هذه السلعة من قبل القطاع الخاص اليمني وخصوصا المزارعين المنتجين لها في مناطق الانتاج الرئيسية.

وكانت بلادنا قد أنتجت العام الماضي من البن حسب ما تقول وزارة الزراعة والري ١٨ ألفا و٩٢٤طنا بقيمة تجاوزت ٢٣ مليارا و٢٩٦ مليون ريال ارتفاعا من ١٨٧٨٨ طنا في ٢٠٠٩م .

وتعتبر اليمن على المستوى العالمي الموطن الأم للبن والقهوة العربية، وأرض تصدير البن الأولى والمعروف بـ"موكا" نسبة إلى ميناء المخاء على ساحل البحر الأحمر .

وأضاف القدسي أن كمية البن اليمني المصدرة بلغت ٢٧٥٠ طنا شملت البن المحمص وغير المحمص وقشور وغلالات البن حيث تم تصدير بناً محمصاً غير منزوع الكافين بقيمة مليار و٦٩٠ مليون ريال وبلغ وزنه ١٣٨٦ طنا فيما بلغت الكميات المصدرة من البن غير المحمص منزوع الكافين ٢٨٦ طنا بقيمة ٨٥ مليون ريال .

كما تم تصدير بناً محمصاً منزوع الكافين بقيمة ٢٦٢ مليون ريال وقشر وغلالات بن بقيمة ٣٤٣ مليون ريال ، وبلغت قيمة الواردات من البن ٨٠ مليون ريال و٢١٠ مليون ريال قيمة إعادة الصادرات

وكانت قيمة الصادرات اليمنية من البن إلى الأسواق الخارجية قد بلغت في ٢٠٠٩م ٢ مليار و٧٥٠ مليون ريال توزعت كما تشير إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى تصدر الأسواق السعودية المرتبة الأولى في اجتذاب هذا النوع من البن بكمية ١٣٤٨ طنا بقيمة ٩٢٤ مليون ريال ويليها الأسواق اليابانية واجتذبت ١٦٠ طنا بقيمة ٣٨٨ مليون ريال ثم الأسواق الأمريكية واجتذبت ١٢٦ طنا بقيمة ٢١٧ مليون ريال كما استوردت قطر ١١٣ طنا بقيمة ١٩٣ مليون ريال. وتم تصدير بن محمص غير منزوع منه الكافين بقيمة ٩١ مليون ريال صدرت بلادنا بنا غير محمص منزوع منه الكافين بقيمة ٦١١ مليون ريال وتصدرت الأسواق أخذت منها اليابان ٩٩ طنا بقيمة ٢٣٠ مليون ريال و١٣٩ طنا بقيمة ٨٧ مليون ريال وألمانيا ٣٣ طنا بقيمة ٦٦ مليون ريال والولايات المتحدة الأمريكية ١٤٩ طنا بقيمة ٢٤٣مليون ريال.

وتعرف اليمن منذ القدم بأنها موطن زراعة البن واشتهر بنها عالميا باسم (موكا) و الذي يعتبر أجود و أفضل أنواع البن في العالم، و تعتبر اليمن الموطن الأصلي للبن و الإنسان اليمني هو أول من استزرع هذه المحصول و جعل منه المشروب الأول على مستوى العالم.

و يتميز البن اليمني بنكهته الفريدة و مذاقه الراقي التي لا توجد في أي بن آخر، و البن اليمني (MOCHA)، ليس في حاجة إلى تعريف فهو مشهور عالمياً من قديم الزمان منذ أن كان يدعى بن اليمن (MOCHA) نسبة إلى ميناء المخاء الشهير الذي كان يصدر منه في ذلك الوقت، و مازال يعرف بهذا الإسم في كثير من دول العالم حتى الآن.

كما أثبتت الدراسات العلمية التي قامت بها منظمات دولية و عربية معنية بزراعة البن، أن اليمن يعد البلد الوحيد في العالم الذي تزرع فيه شجرة البن في ظل ظروف لا تتماثل مع الظروف المناخية التي تزرع فيها أشجار البن في مناطق أخرى من العالم.

يزرع البن اليمني في عدة مناطق مختلفة من المحافظات على ارتفاع يتراوح بين ١.٠٠٠ إلى ١.٧٠٠ متر فوق سطح البحر و في الأودية التي تنحدر من المرتفعات الغربية و الوسطى و الجنوبية و في المدرجات الجبلية خصوصاً في سلسلة الجبال المطلة على تهامة.

و يعد المناخ الدافئ مع توفر القدر الكافي من المياه هي البيئة المثالية لنمو شجرة البن، كما تظهر براعة المزارع اليمني بصورة جلية في المدرجات الجبلية المكشوفة و على ارتفاع يصل إلى ١.٧٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث تحولت هذه المدرجات من البن إلى مايشبه الحدائق المعلقة.

ويعرف العالم البن اليمني بإسم (MOCHA COFFEE)ويعرفه البعض باسم البن العربي. و هو أجود أنواع البن و يوجد أسماء كثيرة للبن اليمني و غالبها تنسب إلى المناطق التي يزرع فيها، مثل البن المطري و الحمادي و الحيمي و البرعي و الحرازي و العديني.

ويقول المؤرخون الاقتصاديون لقد كان المحور الرئيسي لتجارة البن من ميناء المخا التي اشتق أسمها من هذا البن المعروف وتعترف المؤرخون الأوربيون بأن بن اليمن يمتلك مذاق الشوكولاتة وطعم اللحم المدخن لهذا السبب ارتبط مصطلح (موكا) بمشروبات الشوكولاتية المذاق.

فالبن كان يصدر من منطقة (المخا) التي كانت عمدة البن العربي حتى أن هذه المنطقة كان يطلق عليها بكل بساطة منطقة القهوة العربية ، فمنذ بداية القرن الخامس عشر حاول الناس الذين كانوا يتبادلون البن أن يسرقوا هذه النبتة ليقوموا بزراعتها في بلدانهم حتى أنه في منتصف القرن السابع عشر كان البن يزرع في اليمن وإثيوبيا فقط ولا يستهلك خارج إثيوبيا والشرق الأوسط والهند فالصعوبة في ذلك أن اليمن التي كانت أكبر مصدر ومنتج للبن في ذلك العصر واحتفظت ببذور البن وحظرت تصديره خارج موانئها وهو غير مقلي ومقشر لتظل المصدر الوحيد له حتى أن هذه الحبوب المقلية تفقد ما فيها من خضرة حتى لا تنمو لذلك كان من المستحيل زراعتها ، ويعتبر الهولنديون أول من قاموا باختلاس لهذه الشجيرات وقاموا بنقلها إلى الهند عبر جزيرة سيلان ثم إلى إندونيسيا .

وقد انتهى الأوروبيون إلى الاهتمام بالبن اليمني منذ القرن الثامن عشر وبدأ العديد من القوارب يترددون على اليمن كل سنة ليشتروا كميات كبيرة من حبوب البن.

ويؤكد الباحث الأمريكي المتخصص في تجارة البن شارل بيري أن للبن اليمني نكهة مميزة ومذاق أصيل ،ويقول إن اليمن توصف دوما ببلد البن منذ الأزل فالبن اليمني حمل اسم اليمن إلى جميع بلدان العالم لكن حاليا تراجع قليلا فصغار المزارعين في الجبال النائية وجدوا أن سوق البن لم يعد كما كان من قبل، فالعائد من تجارة البن لم تعد كافية إضافة إلى أنهم يجدون صعوبة في نقله فهم ينقلونه في أكياس إلى تجار التجزئة عبر الحمير الذين بدورهم يبيعونه إلى التجار الكبار في صنعاء الذين يقومون ببيعه إلى الخارج.

فيما الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول:

صادرات اليمن للبلدان العربية تقفز في ٢٠١٠م إلى ٢٠٠,٧١٨ مليار ريال

■ ،،تقرير/أحمد الطيار

سجل الميزان التجاري بين اليمن والدول العربية العام الماضي فائضا كبيرا لمصلحة الدول العربية بقيمة ٥٤٦ ملياراً و١٢٤ مليون ريال، مقارنة بـ ٤٧٢ ملياراً و ٧٥١ مليون ريال عام ٢٠٠٩ م

وقال بشير القدسي مدير عام إحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء إن حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي تضم ١٤ دولة، شهد نموا بنسبة ١٣,٣٪ خلال العام ٢٠١٠م حيث قفز إلى ٩٤٧ مليارا و٥٦٠ مليون ريال في ٢٠١٠م ، بزيادة قدرها ١١١ مليار ريال عن عام ٢٠٠٩م.

لافتا إلى أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية كشريك تجاري مع اليمن العام الماضي، بواقع ٤٤٤ ملياراً و ٣٧٨ مليون ريال، منها ٣٥٧ ملياراً و ٣٥٥ مليون ريال واردات اليمن من الإمارات و٨٧ ملياراً و٢٣ مليون ريال للصادرات.

وأوضح أن السعودية جاءت في المرتبة الثانية بـ ٢١٩ ملياراً ريال منها ١٦٥ ملياراً و٥١٢ مليون ريال للواردات و ٥٣ ملياراً و ٩٤ مليوناً للصادرات اليمنية إليها.

وحلّت الكويت ثالثاً، لجهة التعامل التجاري مع اليمن إذ بلغ حجم التبادل التجاري معها ٩٥ مليار ريال، منها ١٢ ملياراً و٩٠٢ مليون ريال قيمة الصادرات من المنتجات اليمنية إليها.

مبينا أن الإمارات ثم السعودية، تصدرا قائمة الدول العربية استيراداً للمنتجات اليمنية، التي شملت الأسماك والحبار والجمبري والعسل والبن وبعض الفواكه والمنتجات الزراعية.

وأفادت البيانات، بأن قيمة واردات اليمن من السلع الغذائية والأجهزة الإلكترونية والأثاث والملبوسات والأقمشة والمعدات وقطاع الغيار وغيرها من تلك الدول، بلغت ٧٣٤ ملياراً و١٧٧ مليون ريال العام الماضي، بزيادة ٩٢ ملياراً و١٣٤ مليوناً عنها عام ٢٠٠٩م

ورصد التقرير ارتفاع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول إسكوا العام الماضي، إلى ٩٠٧ بلايين و٤٠ مليون ريال بزيادة ١٠٣ بلايين و٤٩٤ مليون ريال عن عام ٢٠٠٩م، وبنسبة ١٢,٨ ٪. وبلغت قيمة صادرات اليمن إلى دول هذه المنطقة التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست والأردن والعراق وسورية وفلسطين ولبنان ومصر، ١٧٤ ملياراً و٢٩٦ مليون ريال مقارنة بـ ١٦٢ ملياراً و٧٧٨ مليون ريال في العام السابق.

رأي اقتصادي

المصارف اليمنية والصرافات الآلية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،،حققت غالبية المصارف اليمنية التقليدية والإسلامية خطوات متقدمة في ربط شبكة الصراف الآلي وبما يمكن حاملي بطاقات الصراف المحلية ذات القبول الإقليمي العالمي من اتمام عملياتهم مباشرة إقليمياً ودولياً، وتكمن أهمية هذه الخطوات بكونها تعمم الخدمات ذاتها على حاملي البطاقات المصدرة وتتيح إجراء السحوبات النقدية بالعملة المحلية والدولار الأمريكي واليورو والعملات المتداولة المختلفة وفقاً للمزايا الممنوحة لكل بطاقة والسقف الائتماني ويأتي ذلك ضمن التوجه لتسهيل عمليات العمل الالكتروني للزبائن مما يعكس الدور الأساسي الذي تقوم به مصارفنا التقليدية والإسلامية في عالم الخدمات المصرفية المتطورة.

وللعلم أن المصارف الإسلامية والتقليدية اليمنية تقدم خدمات السحب النقدي بشكل سريع وبتكلفة لا تذكر بالإضافة إلى أن عملية الربط أتاحت للزبائن التواصل الدائم مع المصارف الإسلامية والتقليدية بغض النظر عن البلدان التي يتواجدون فيها وأن عملية الربط انسجمت تماماً مع التوجه الاستراتيجي لتكون امتداداً إقليمياً ودولياً للمصارف والمؤسسات المالية وخطوة مهمة عبر الربط مع أجهزة الصراف الآلي التابع لها.

تصدير أسماك بقيمة ٤٥٧,٥ مليون ريال

■ ،،عدن/سبأ

بلغت كمية صادرات الأسماك خلال أغسطس الماضي بعدن ألفاً و٢٥ طن و٤٦٤ كيلو جراماً بقيمة بلغت ٤٥٧ مليوناً و٥٨٩ ألف ريال.

وذكر مدير مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن صادرات الأسماك شملت التمن والباغة والحبار والشروخ والجمبري والبطابط وأسماك القرش والخلخل والقد والكمل والساردين المعلب والجحش استوردتها عدد من الشركات الأوروبية التي قامت بتسويقها في الأسواق الروسية والفرنسية والاسبانية والايطالية والصينية .

وأشار إلى ان صادرات يوليو سجلت ما قيمته ١١٧ مليوناً و٨٤٨ ألف ريال بكمية تزن ٣١٢ طناً و٤٨٠ كيلو جراماً مخصصة لشركات لبنانية وأردنية .. مبينا أن المكتب يدرس حاليا عدداً من طلبات الشركات الأوروبية لاستيراد الأسماك.

دراسة: حجم الأموال المعطلة في البنوك كافية لتوفير ٥١٩ ألف فرصة عمل

■ ،،خاص / الثورة

قدرت دراسة علمية حجم الأموال المعطلة في المصارف التجارية والإسلامية عن الاستثمار بمبلغ ١.٠٣٧,٣ مليار ريال في عام٢٠٠٨ م مشيرة إلى أن هذه الأموال كافية لخلق ٥١٩ ألف فرصة عمل.

وأكدت الدراسة إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، بينما تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية، ويفسر ارتفاع نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٩,٤٪ إلى ٣٢,٧٪خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٨ أزمة السيولة والركود الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدني مستوى استخدام الموارد.

ووفقا للدراسة المقدمة للمؤتمر الاقتصادي اليمني والتي أعدها الدكتور محمد جبران فقد بلغ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط عند ٣٪ خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٨ باستثناء عام ٢٠٠٥م الذي ارتفع إلى ٥,٧٪ ،وهذا المعدل المتواضع لا يحقق أي نمو لفرص عمل جديدة يمكن أن يستوعبها الاقتصاد اليمني، فضلاً عن تراجع مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي مع أنهما من القطاعات كثيفة العمالة، وبالتالي لا بد من حشد الطاقات في هذين القطاعين لكي يساهما في نمو الاقتصاد اليمني وخلق فرص عمل جديدة.

خبراء اقتصاد يدعون لتحرير الاقتصاد اليمني وفتح التجارة والاستثمار على أساس قواعد السوق

■ ،،تقرير/احمد حسن

فيما أكدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مواصلة جهودها في توسيع الشراكة مع القطاع الخاص اليمني في إطار الخطط والاستراتيجيات التنموية ، دعا خبراء اقتصاد الحكومة اليمنية للمضي قدما في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بمكوناته الثلاثة باعتبار هذا البرنامج ترجمة عملية للتوجه الاقتصادي والسياسي الجديد في دور الحكومة في تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية ومستوياتها.

وقال الخبراء أن تحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة والتثبيت الاقتصادي الذي استهلت بها برنامجها كان شرطا ضروريا لتحسين الأداء الاقتصادي والتعبير عن التزام الدولة بتوجهها السياسي والاقتصادي المعلن.

وأكدوا أن مبدأ التحرير يضمن فك القيود المفروضة من جانب الدولة على مجال السوق في تحديد الأسعار والتجارة ودخول الشركات ومنشئات الأعمال المختلفة بحرية في الأنشطة الاقتصادية على أساس قواعد السوق وليس غيرها، أما التثبيت الاقتصادي فقد كان هدفه الرئيسي خفض التضخم واستقرار العملة الوطنية واحتواء الخلل في موازين الاقتصاد الكلي المحلي منها والخارجي وهذان العنصران أمران حيويان وضروريان لكي ينخرط القطاع الخاص في البناء والتنمية. وعلى هذا الصعيد فقد حقق المكون الأول من برنامج الإصلاح الاقتصادي أهدافه بنجاح خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م.

منوهين إلى أن الفترة الراهنة تحتاج للإسراع في تنفيذ إصلاحات مباشرة وسريعة تضمن للاقتصاد الوطني تجاوز الأزمة الراهنة وسلبياتها وهو أمر ضروري التنفيذ .

وتمثل الشراكة مع القطاع الخاص احدى اهم الأولويات الضرورية واجبة التنفيذ من قبل الحكومة فهي وإن مثلت معضلة في التطبيق للطرفين إلا أن أسسها موجودة منذ فترة طويلة ولا تحتاج سوى للتفعيل إذ تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بدور في هذا الاتجاه فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم في ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ مع مؤسسة التمويل الدولية تقوم المؤسسة بموجبها بتقديم الخبرة والدعم الفني لإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص وتنفيذ البرنامج الاستثماري للشراكة وإعداد إطار قانوني للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وإنشاء وحدة فنية للإشراف على مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص (PPP)في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من إنشاء وإدارة خدمات البنى التحتية الأساسية وكذا إعداد برنامج استثماري يتضمن عدداً من المشاريع في قطاع الطرقات والموانئ والمياه ، بغرض طرحها للتنفيذ في إطار الشراكة مع القطاع الخاص .

وتأكد الحكومة انها ماضية في كل السبل لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص حيث تم إنشاء مجلس الغذاء من الوزراء المعنيين وممثلي الجهات الرسمية ذات العلاقة وممثلي القطاع الخاص بغرض معالجة الأوضاع التموينية والأسعار وإعداد البرنامج الأول لمشاريعppp تتضمن مشاريع مختارة في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية والتي لها أولوية قصوى بالنسبة لليمن والعمل على تنفيذها خلال خمس سنوات من بداية البرنامج بالإضافة إلى وضع الصيغة النهائية للمشاريع المقترحة والجدول الزمني لتقديمها للمستثمرين وجدولة الالتزامات المالية الناتجة عن تنفيذها والإطار المناسب لدفعها (استيفاء قيمة الخدمة من المستهلك ، نقل الملكية للحكومة مقابل دفعات مالية مجدولة) و وضع المقترحات الخاصة بالمساعدات الفنية والخبرات اللازمة لدعم البرنامج وتنفيذه وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بالتنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية .IFC وتقول وزارة التخطيط ان العمل جار لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث تتمثل أهم أهداف إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توسيع دائرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز مبدأ الشفافية في شتى الجوانب المتعلقة ببيئة عمل القطاع الخاص وعلاقته مع الجهات الحكومية وكذا تعزيز دور القطاع الخاص في جهود تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال البنية التحتية والمشاركة في تقديم المقترحات والمعالجات للمشاكل التي تحد من نشاط الاستثمار الخاص.

وكانت الخطة الخمسية الأولى مثلت نقطة تحول بارزة في توجهات الحكومة اليمنية نحو إيلاء القطاع الخاص الدور المركز في قيادة عملية التنمية وتوفير الأسس والسياسات لمثل ذلكم التحول والانطلاق نحو الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في عملية التنمية. ومن بين أهم تلك الأسس والمنطلقات التي احتوتها الخطة الخمسية الأولى نحو تعزيز دور ومكانة القطاع الخاص هي تعزيز النهج الاقتصادي المعتمد على زيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بالإضافة لتحسين مناخ الاستثمار وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية الصديقة وإعطاء المزيد من الاهتمام والتشجيع للقطاع الخاص للتوجه نحو الاستثمار في الصناعات والأنشطة التصديرية وكذا إصلاح القطاع المالي وتحسين أداء النظام المصرفي وتوسيع خدماته وتشجيع تحويل البنوك التجارية إلى بنوك شاملة وإصلاح النظام الضريبي والجمركي لتبسيط الإجراءات.

كما تم تنفيذ برنامج الخصخصة وتنشيط الاستثمار وتنمية السوق المالية استقطاب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات وتشجيع التكامل والاندماج بين الشركات الصغيرة والفردية وإشراك ممثلين عن القطاع الخاص في اللجان العليا ومجالس إدارة الهيئات الحكومية والصناديق وفي المفاوضات الرسمية مع الدول الصديقة والشقيقة.

ووفقا لوثائق حكومية فقد اعتبرت الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضمن أهم متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، حيث أكدت هذه الوثيقة الاستراتيجية على ذلك بالقول" يتلازم تحقيق أهداف الرؤية وبشكل وثيق مع دور جديد للحكومة وللقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. وتتبنى استراتيجية العمل المستقبلي على دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادية ، وهو ما يتطلب رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنافسية وإشراك وتمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشاريع البنية التحتية من خلال تطبيق أنظمة (البناء/التشغيل/النقل) و (البناء/التشغيل/التملك) وغيرها.

كما أن رؤية اليمن كانت على دراية تامة ووعي ناضج بأهمية وجود بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص ، حينما تحرت في ثنايا ذلك بالقول "وقبل دعوة الاستثمارات الأجنبية يجب إقناع اليمنيين أنفسهم بالاستثمار في بلادهم من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية والخالية من البيروقراطية ومن الفساد ومن منازعات الأراضي ، مع ضمان إجراءات نزيهة وعادلة وسريعة للتقاضي ، وحماية أكيدة للحقوق والملكيات. وبعد ذلك لن نحتاج للترويج للاستثمار في بلادنا بل سنجد أن المغتربين والمهاجرين اليمنيين في كافة أرجاء المعمورة سيكونون أول من يبادر إلى ضخ رؤوس أموالهم المقدرة بحوالي ٢٠-٣٠ مليار دولار للاستثمار في وطنه.

وتستهدف الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١ - ٢٠١٢م، تنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات التي تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية استكمال تخصيص التمويلات والتعهدات لمؤتمر المانحين، وتنفيذ العديد من الاستثمارات العامة الحيوية بتمويل من هذه التعهدات وكذا دخول مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال مرحلة متقدمة من الإنتاج والتصدير، وبالتالي تعويض النقص في جانب الإنتاج النفطي وبدء تشغيل المنطقة الحرة في عدن بصورة اقتصادية مجدية واستغلال المزايا الاقتصادية والاستثمارية للمنطقة الحرة واستثمار الدعم الخليجي، والعمل على زيادة مستوى التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي واستثمار الدعم الإنمائي الدول للدول الاقل نمواً على المستوى العالمي"، والعمل مع الشركاء الدوليين على تعزيز الجهود اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الألفية.

ونتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لخلق بيئة استثمارية ملائمة تساهم في تحفيز وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وبما يعمل على الاستفادة من المزايا والإمكانيات الاستثمارية المتاحة، فقد نفذت العديد من الإصلاحات في جانب الاستثمار وبيئة الأعمال وأهمها إقرار تطبيق نظام النافذة الواحدة وإقرار مصفوفة تحرير مناخ الاستثمار وإصدار مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذها وإعداد مشروع قانون الاستثمار الجديد وإعداد مسودة إستراتيجية الترويج للاستثمار للخمس السنوات القادمة وصدور قانون السجل العقاري وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية تتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار وتنميتها ومراجعة القوانين ذات الصلة بالاستثمار ومواءمتها مع متطلبات منظمة التجارة العالمية والقوانين الموحدة لمجلس التعاون الخليجي وكذا إعداد مشروع إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بما يضمن تشجيع الاستثمار هذا فضلا عن تعديل المادة رقم (٢٤٨) من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧م بشأن الشركات التجارية بحيث تم إلغاء الشرط المسبق لرأس المال (٣ ملايين ريال) كشرط لتسجيل الشركات ذات المسئولية المحدودة وأكدت الدراسة أن هذه الرزمة الواسعة والمتنوعة من السياسات والإجراءات الخاصة بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من القيام بالدور القيادي والمركزي في التنمية يكشف بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الحكومة اليمنية قد أيقنت تماما أن السبيل الوحيد لتحريك قطار التنمية وتحقيق معدلات النمو المستهدف ، ومكافحة البطالة والفقر ورفع مستوى معيشة السكان لن يتأتى إلا بتوسيع دور القطاع الخاص والتحرير التام والجدي والسريع لمناخ الاستثمار.